

اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية في ألمانيا



قالت مصادر حزبية إن الأتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تنزعه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل اتفق مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب المسيحي الاجتماعي البافاري أمس على الخطوط العريضة لتشكيل حكومة ائتلافية.

وقالت المصادر إن المفاوضات التي استغرقت يوما كاملا أسفرت عن اتفاق يهدد الطريق أمام مفاوضات تفصيلية في الأسابيع المقبلة لتشكيل الحكومة. كما خرج المتفاوضون بوثيقة تضم 28 صفحة سيناقشها أعضاء الأحزاب الثلاثة - كل على حدة - ثم سيجمعون مجددا اليوم لوضع للمسات الأخيرة.

وجاء في الوثيقة أن «أرقام الهجرة (بما فيها لاجئو الحرب وأولئك المعينون بلم شمل العائلات وإعادة التوزيع، وبعد حذف الذين يغادرون البلاد) لن تتخطى 180 إلى 220 ألفا سنويا».

وأكدت وثيقة الاتفاق تعهد خالف المحافظين والاشتراكيين بوقف بيع السلاح للدول المعنية في الحرب على اليمن.

كما اتفق قادة الأحزاب الثلاثة على العودة إلى التمويل المتساوي للتأمين الصحي الوطني. ليكون مناصفة بين أرباب العمل والموظفين.

وفيما يتعلق بضريبة «التضامن» الخاصة بإعادة إعمار شرقي ألمانيا. اتفق قادة الائتلاف المحتمل على خفضها تدريجيا بمقدار 10 مليارات يورو حتى عام 2021.

واتفق مفاوضو الأحزاب الثلاثة على إحجام جميع المشاركين في المحادثات الاستطلاعية عن إجراء مقابلات صحفية وإعلامية حتى انتهاء المفاوضات التي تستمر خمسة أيام. وقالوا إنهم يريدون تجربة أشياء مختلفة بعد المحادثات الائتلافية الفاشلة للعام الماضي. بما في ذلك منع الإعلام من الاطلاع على الخلافات الداخلية.

وقبل بدء المفاوضات. قالت ميركل أمس الخميس إنه «سيكون يوما شاقا». مضيفة أن هناك «عقبات كبرى» ينبغي إزالتها. إلا أنها أبدت استعدادها «للتوصل إلى تسويات بناءة» مع الاشتراكيين. كما حدث رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي مارتن شولتز قبل بدء المفاوضات عن مصالح مشتركة كثيرة بين الحزبين. مضيفا «لكن ما زال هناك عوائق كبيرة يجب إزالتها من الطريق.. نحتاج أن نصل إلى حل».

ترمب يتجه لتمديد إعفاء إيران من العقوبات



يتجه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لتمديد إعفاء إيران من العقوبات بموجب الاتفاق النووي الموقع عام 2015. إذ من المنتظر أن يعلن قراره في هذا الخصوص . وقال البيت الأبيض إن ترمب حدث الخميس عن الاتفاق في اتصال هاتفي مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وشدد على أهمية أن «توقف إيران أنشطتها للزعزعة للاستقرار في المنطقة».

وأكد ماكرون في المقابل على «أهمية احترام الاتفاق من جانب جميع موقعيه». وفقا لما أعلنه الإليزيه.

وذكر الإليزيه أن «التنفيذ الصحيح للاتفاق يجب أن يرافقه حوار مع إيران حول برنامجها الباليستي وسياساتها الإقليمية. لضمان استقرار أكبر في الشرق الأوسط».

وقال مسؤول أمريكي إنه إذا قرر ترمب تمديد الإعفاء من العقوبات. فإن ذلك سيصاحبه على الأرجح عقوبات جديدة تستهدف شركات وأفرادا إيرانيين.

وكان الأتحاد الأوروبي أكد -عقب اجتماع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا في بروكسل أمس مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف- على ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ الاتفاق. ووصفوه بأنه عنصر أساسي من عناصر الأمن الإقليمي. وأنه ضروري لأمن الأتحاد الأوروبي كله.

وكان ترمب قد تعهد سابقا بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران. وردت طهران بالتأكيد على أنها مستعدة لجميع الاحتمالات.

جدل في ليبيا بشأن الانتخابات وأولوياتها



وأعرب محللون عن شكوكهم في النتائج المتوقعة من الانتخابات في إنهاء الانقسامات السياسية. وقالوا إنها يمكن أن تزيد التوترات بين الأطراف المتصارعة في ليبيا. وقد قال اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر في نهاية دجنبر 2017 إنه يؤيد إجراء انتخابات عام 2018 كما أوصت الأمم المتحدة. لكنه هدد ضمنا بتولي السلطة إذا لم تنجح العملية السياسية. حسب قوله.

من ناحية أخرى. تقول المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا إنها تواصل العمل على تحديث السجل الانتخابي للبيبيين استعدادا لإجراء أي اقتراع. وإنها تقترب من إتمام تسجيل مليوني ناخب.

القبة شرقي ليبيا. وقال المتحدث باسم مجلس النواب إن «اللقاء الذي حضره مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة تركز على الانتخابات المقررة هذا العام».

من جهة أخرى. يؤيد المجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية للخروج من الأزمة السياسية في ليبيا.

وقدمت الأمم المتحدة في شتنبر الماضي خطة لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ليبيا بنهاية عام 2018. وذلك مع اقتراب نهاية ولاية حكومة الوفاق المحددة بعامين. دون أن يظهر أي حل سياسي في الأفق.

تشهد ليبيا جدلا سياسيا بشأن الأولويات الانتخابية بين الانتخابات البرلمانية والرئاسية والاستفتاء على الدستور. وذلك بعدما رحبت أطراف الأزمة في البلاد من حيث المبدأ بخريطة الطريق التي وضعتها الأمم المتحدة لإجراء الانتخابات بنهاية عام 2018.

ففي مجلس النواب في شرق ليبيا. يؤيد بعض الأعضاء إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية أولا. بينما يطالب آخرون بإجراء استفتاء على الدستور أولا.

وقد أجرى جيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية أول أمس محادثات مع رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح في مدينة

حزب مصر العربية يرشح الفريق سامي عنان للرئاسة



تكون مسرحية هزلية. على حد تعبيره. ودعا مؤيديه إلى جمع 25 ألف توقيع قبل نهاية يناير الجاري. وتقديمها للهيئة الوطنية للانتخابات. من خلال سلسلة بشرية ترفع صور شهداء الثورة والمحتفين قسريا.

مشيرا إلى أن مؤسسات الحكم ليست على قلب رجل واحد. من جهته. أكد أمين نور زعيم حزب غد الثورة أن علاقات سامي عنان خارج مصر وداخلها وخاصة في المؤسسة العسكرية والدولة العميقة. وتجربته داخل نظام حسني مبارك. ستجعله مرشحا جيدا في قراره ومؤثرا. وقال نور للجزيرة إن عنان سيستفيد من حالة الاستقطاب الموجودة في مؤسسات الدولة خاصة بعد التسريبات الأخيرة.

واعتبر مجدي حمدان نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية أن ترشح سامي عنان سيغير وجه الانتخابات الرئاسية تماما. مشيرا إلى أن سامي مرشح قوي. متوقعا في الآن نفسه أن يستفيد سامي عنان من حالة تذر الشعب المصري من نظام السيسي بعد فشله في كل الملفات.

أما الصحفي المصري سليم عزوز فعبر عن تخوفه من اعتذار سامي عنان عن عدم الترشح مرة أخرى. كما فعلها عام 2014 بعد تعرضه لضغوط من عبد الفتاح السيسي. لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن معطيات وظروف عام 2018 مختلفة عن معطيات عام 2014.

ويعد الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي أقوى المرشحين بعد تأكيد رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق عدم ترشحه. لكن دخول سامي عنان -الذي شغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية منذ 2005 وحتى سنة 2012- قد أربك حسابات السيسي ومعسكره. من جانبه. أعلن المحامي الحقوقي خالد علي استمراره في

أعلن حزب مصر العربية ترشيح رئيس الأركان المصري السابق الفريق سامي عنان لخوض انتخابات الرئاسة التي ستجرى بين 26 و28 مارس المقبل. وجاء الإعلان بعد اجتماع الهيئة العليا للحزب الذي أسسه عنان عام 2015.

وقال الأمين العام لحزب مصر العربية الديمقراطي سامي بلح الخميس إن عنان وافق على قرار الهيئة العليا للحزب بتزكيته للترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأضاف بلح في حديثه للأعضاء أنه من المقرر أن تبدأ السبت المقبل حملة عنان في جمع توكيلات من المواطنين لخوض الانتخابات.

وفي حين لم يتسن الحصول على تعليق فوري من عنان نفسه بشأن موقفه. تداولت وسائل التواصل الاجتماعي وصفحات سياسيين مصريين معارضين الخبر. وورد في صفحة على موقع فيسبوك منسوبة لسامي عنان بيان إلى الشعب المصري بإعلان من اجتماع الهيئة العليا لحزب مصر العربية الديمقراطي مساء أول أمس بترشيح سامي عنان زعيم الحزب مرشحا عنه في الانتخابات الرئاسية.

وفي سياق متصل. أوضح رئيس تحرير صحيفة المشهد الأسبوعية مجدي شندي أن ترشح سامي عنان للانتخابات الرئاسية إن حدث بالفعل سيشكل متغيرا مهما في مسار هذا الاستحقاق السياسي. ولن يجعله مجرد استفتاء. ولم يستبعد شندي في حديثه للجزيرة أن تصطف حركات سياسية وقوى وشخصيات مصرية وراء عنان. وأن يهاجمه بالمقابل الإعلام التابع للسلطة والمؤسسات التابعة للرئاسة.